الأمم المتحدة

A/HRC/13/G/3

الجمعية العامة

Distr.: General
14 January 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند ٩ من جدول الأعمال
العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أتشرف بأن أحيل إليكم نسخة من التقرير الثاني الذي أعده مرصد منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا* مساهمةً من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٦/٦٤ بشأن مناهضة تشويه صورة الأديان، الذي تطلب فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها المقبلة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وقد أكد تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي بوضوح أن المتطرفين يغذون بالفعل الرؤى السلبية والتحيز الديني حيال الإسلام والمسلمين في أجزاء واسعة من المجتمعات الغربية لتحقيق أغراض سياسية قصيرة الأمد، في حين تغض الإدارات السياسية لبلدانهم الموقرة الطرف عن تلك الحالة. وأيا كانت الأسباب وراء ذلك، فإن التلاعب السياسي بقضايا حساسة من هذا القبيل لا يساهم إلا في تدعيم القوالب النمطية وإذكاء التعصب وزيادة الانقسامات الثقافية

* التقرير متاح على الموقع الشبكي لمنظمة المؤتمر الإسلامي (www.oic-un.org). ويُنقل الموجز كما ورد، باللغات التي قُدم بها فقط، في مرفق هذا التقرير.

الرجاء إعادة الاستعمال

والدينية والسياسية. وفي مناخ التوتر المتصاعد هذا، يبدو اعتماد المجتمع الـــدولي، في إطـــار الجهود الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، آلية ملزمة قانونا في هذا الصدد أكثر أهميـــة مـــن ذي قبل.

وتلتمس منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان.

(توقيع) مجتبى أميري وحيد
القائم بالأعمال بالنيابة

موجز تنفيذي

إن الإسلاموفوبيا وهي تشكل التمييز ضد المسلمين، تتعارض مع القيم الأساسية للبشرية ومبادئ حقوق الإنسان التي تقدم ضمانات ضد التمييز والتعصب. وما زالت أعمال العنصرية والتمييز والتعصب ضد المسلمين والتي تحول دون ممارسة المسلمين حقوقهم وحرياتهم الأساسية، سائدة في كثير من المجتمعات الغربية. وقد ساهم هذا الوضع في سوء الفهم وسوء التصور عن الإسلام في المجتمعات غير المسلمة وأدى إلى تصاعد وتيرة المعاملة التمييزية والتصوير النمطي السلبي ضد المسلمين الذين يعيشون في البلاد الغربية أو يزورونها. وقد زاد الوضع سوءاً بسبب الإصدارات المعادية للإسلام وإصدارات الفيديو والبيانات التي تصدر عن أفراد أو جماعات لها دوافع معادية للإسلام. وأدى ذلك إلى انعدام الثقة والريبة بين العالم الإسلامي والغرب مما يوجب اتخاذ موقف عاجل ومشترك ضد جميع أشكال ومظاهر التمييز والتعصب.

ويعد هذا التقريرُ الذي يغطي الفترة الممتدة من يونيو 2008 إلى أبريل 2009 التقريرَ السنويَ الثاني لمرصد منظمة المؤتمر الإسلامي عن الإسلاموفوبيا. وقد قُدم التقريرُ السنوي الأول للدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت العام الماضي في دكار بالسنغال، وقُدمت نسخة محدثة منه إلى الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في كمبالا بجمهورية أوغندا. وإن تقرير هذه السنة، من خلال تقديمه لمحة عامة عن الأحداث والحوادث ذات الانعكاسات الإيجابية والسلبية فيما يتصل بالحاجة إلى مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا، يركز على ضرورة إبراز الالتزام بالعمل ما بين العالم الإسلامي والغرب لمكافحة هذه الظاهرة.

إن لظاهرة الإسلاموفوبيا بجميع أشكالها وتجلياتها قدرة كامنة على تهديد السلم والأمن الدوليين، ولذلك ينبغي أن يعالجها المجتمع الدولي معالجة عاجلة وجماعية. وقد أخذ تقرير الإسلاموفوبيا بعين الاعتبار أيضا مختلف الحوادث التي تدعم موقفه بأن ظاهرة الإسلاموفوبيا تسود في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية الأخرى.

انعكست كذلك الإسلاموفوبيا، التي تعود لأسباب تاريخية وثقافية ونفسية، في أشكالها المعاصرة، في أعمال البحوث والتقارير والمقالات التي صدرت عن مؤسسات مشهورة وأكاديميين معروفين. ويسرد التقرير عددا من أعمال الإساءة من خلال الكلمات والمقالات والكتب والمواد الوثائقية والتجمعات التي تؤكد تفشي حملة متواصلة ومنظمة ضد الإسلام وأتباعه خلال الفترة التي يشملها التقرير. كما يبين التقرير بعض الاتجاهات التي تبعث على القلق، خاصة في أنحاء كثيرة من العالم الغربي والتي تحض على الكراهية والتمييز والتعصب ضد الإسلام والمسلمين، وتؤدي إلى أفكار خاطئة من خلال تشويه قيم الإسلام

والإساءة إلى رموزه. وكان هدف مرصد المنظمة من تسجيل هذه الممارسات، تعزيز وعي العالم وإدراكه لمخاطر الإسلاموفوبيا على السلم والأمن والتعايش السلمي. وقد انطلق المرصد في ذلك من موقفه المبدئي القائم على التحديث.

وأفضت مساعي المرصد بالفعل إلى تطورات إيجابية. فالإسلاموفوبيا هي قضية تمثل مصدر قلق بالغ وتحد للتعايش السلمي والوئام بين شعوب تنتمي إلى معتقدات دينية وثقافات مختلفة، وتشكل خطرا واضحا عملية التحاور والتفاهم بين الحضارات والثقافات. وقد اتضح ذلك من قرارات صدرت من بعض الجمعيات والحكومات الغربية لتنأى بنفسها عن بعض دعاة الإسلاموفوبيا المعروفين وعن نشاطاتهم. ويمكن الاستشهاد بالقرار الذي صدر عن محكمة أمستردام والقاضي باتخاذ إجراءات جنائية ضد السياسي اليميني جيرلد ولدرز، منتج فيلم "الفتنة" المعادي للإسلام. كما نجد خلفية العمل البناء في كل من نتيجة اقتراع البرلمان السويسري الذي أدى إلى هزيمة مشروع القرار الداعي لفرض حظر على بناء صوامع في المساجد في سويسرا، والنبرة الإيجابية للرئيس الأمريكي المنتخب مؤخرا باراك أوباما خلال حملته الانتخابية وبعدها والجلسة التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بعد ذلك من أجل الاشتراك مع المسلمين في العالم وما تلا ذلك من توصيات بناءة.

ومن بين العوامل التي ساهمت في الإسلاموفوبيا الوصف السلبي والخاطئ للإسلام في المدارس والمؤسسات التعليمية. إن الإسلاموفوبيا المؤسسة في التعليم تتضح بطرق عديدة تشمل: 1- تجاهل المعرفة الصحيحة بالإسلام، 2- عرض صور سلبية عن الإسلام والمسلمين، 3- التقليل من شأن حوادث الإساءة الشفهية أو الجسدية للمسلمين في المدارس، 4- إنكار الحاجة لمواجهة مسألة الإسلاموفوبيا ومعالجتها.

كما يشمل التقرير رؤية موجزة لمنظمة المؤتمر الإسلامي عما جرى من مداولات في مجلس حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة التي يغطيها التقرير، والتي شكلت الأساس الأهم والأكثر جلاءً للحوار بين العالم الإسلامي والغرب. ويؤكد التقرير أن منظمة المؤتمر الإسلامي، في ظل وجود استراتيجية واضحة المعالم وولاية يدعمها موقف مبدئي يستند إلى القانون الدولي، مستعدة لإقامة حوار منفتح هدفه إيجاد حلول على أساس الأطر المعيارية القائمة. ولقد ظهرت مؤخرا علامات تؤكد أن جهود منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى صياغة توافق في الرأي حول مسألة الإساءة إلى الأديان في الأمم المتحدة أخذت تحظى بقدر أكبر من الدعم.

إن موقف منظمة المؤتمر الإسلامي في ما يتعلق بالقضية الهامة الخاصة بتشويه صورة الأديان لم يستخدم فقط لخلق تذبذب في التفكير الغربي وأجهزة الإعلام، بل استخدم أيضا لخلط الإطار المعياري الحالي الخاص بحرية التعبير. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف قد ظل خلال العقد الماضي يلقى دعما

متكررا من أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو الدعم الذي تجاوز حدود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أبرزت القرارات المتتالية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان المنبثق عن الأمم المتحدة بشأن تشويه صورة الأديان، هذا كمفهوم قائم بمفرده وأكسبته شرعية دولية. ويجب تسليط الضوء عليه من خلال ترك انطباع بأنه ينتهك حرية التعبير بشكل ما.

إن موقف منظمة المؤتمر الإسلامي من مسألة تشويه صورة الدين يقوم على أحكام كثير من الوثائق الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الواردة في هذا الشأن. كما لا ينحصر تشويه الدين في هجمة الإسلاموفوبيا في الغرب، على نطاق الدين في حد ذاته، بل على نقيض ذلك تمثلت العواقب الحقيقية لهذا التشويه في حملة صريحة اتسمت بخطاب الكراهية والنمطية السلبية التي استهدفت كل تعاليم الإسلام وأتباعه فرديا وجماعيا. فهي تصفهم بأنهم إرهابيين غير متحضرين ومتوحشين. وقد أخفيت الأداة التي استخدمت لتحقيق هذا الهدف تحت مظلة حرية التعبير. وفي الواقع، تستهدف هذه الحملة هوية المسلم وشرفه وثقته في نفسه وقيمته. وتصبح ضحية هذا التشويه مستباحة ومطرودة من المجتمع وهدفا للاستهزاء بل وتتعرض لسوء المعاملة الجسدية والنفسية. وباختصار، يعرض تشويه صورة الإسلام الحقوق الإنسانية الأساسية لكل مسلم للخطر الشديد.

إن موقف منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذه القضية الهامة راسخ في أحكام القانون الدولي الواردة في هذا الشأن، وبشكل خاص في مجموعة من الوثائق القانونية الدولية. فمثلا تنص الفقرة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "أن للجميع الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز وضد أي تحريض على تمييز كهذا". وتنص المادة 12 على أن " لا يعرض أحد ... لحملات على شرفه وسمعته".

كما تؤكد جميع العهود والوثائق والمعاهدات الدولية تقريبا بوضوح أن حرية التعبير يجب أن تمارس بمسؤولية.

فالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المطبق عالميا، ينص في المادة 19 "...تستتبع ممارسة هذه الحقوق (بما فيها حرية التعبير) واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود".

والمادة 20 " تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف ".

كما تنص المادة العاشرة من العهد الأوروبي لحقوق الإنسان على أنه "حيث إن ممارسة هذه الحريات تنطوي عليها واجبات ومسؤوليات، فيمكن أن تخضع لشكليات، وشروط أو قيود أو عقوبات".

بالإضافة إلى كل ما سبق، اعتمدت الجمعية العامة للأمة المتحدة عددا من القرارات منذ 1999م شجبت فيها تشويه صورة الدين. ونص القرار **(A/RES/53/140)** لسنة 1999م في فقرته العاملة الرابعة على: (الجمعية العامة) "تحث كذلك الدول على أن تتخذ، طبقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع هذه الحالات، وأن تتخذ جميع التدابير المناسبة لمكافحة الكراهية والتعصب وأعمال العنف والتخويف والإكراه بدافع من التعصب الديني".

وتشكل هذه الوثائق والعهود والمعاهدات الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أساساً راسخا للقوانين الدولية والعمود الفقري للقانون الدولي وتشجب جميعها تشويه صورة الدين والتمييز على أساس الدين أو العرق أو المعتقد.

ويعني أي إنكار لهذه الحقائق معارضة الموقف الثابت للمجتمع الدولي والقوانين الدولية وقبل ذلك الأحكام الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وعلى مستوى الأمانة العامة، شاركت منظمة المؤتمر الإسلامي في نشاطات مختلفة شملت تعاونها مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتحالف الحضارات...إلخ وكثير من المؤسسات والجامعات وفرق الخبراء. كما حضر الأمين العام، وخاطب، كثيرا من الفعاليات حول الموضوع مثل المؤتمر الدولي حول العالم الإسلامي والغرب الذي عقد في كوالالمبور في ماليزيا، ومنتدى البلدان الإسلامية والغربية الذي عقد في الأستانا بكازاخستان، وحوار أتباع الأديان الذي عقد في الأمم المتحدة في نيويورك، الولايات المتحدة، واجتماع متابعة الرباط المعني بتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات الذي عقد في كوبنهاجن بالدنمارك ومنتدى منظمة المؤتمر الإسلامي للحوار بين المؤسسات بشأن القيم المشتركة عالميا الذي عقد في جنيف، إضافة إلى زياراته لبعض البلدان الأوروبية. كما شاركت منظمة المؤتمر الإسلامي في رعاية بعض المؤتمرات المذكورة أعلاه. وتعد مذكرة التفاهم بين منظمة المؤتمر الإسلامي وتحالف الحضارات خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح.

وتؤيد منظمة المؤتمر الإسلامي إجراء حوار مخلص وهادف قوامه التفاهم وتبادل الاحترام بين الغرب والعالم الإسلامي على جميع المستويات بما فيها القاعدة الجماهيرية. ويجب أن تصحب هذا الحوار إرادة سياسية قوية تنشد وضع استراتيجية تؤكد تنفيذ القوانين الوطنية والدولية الحالية وتحديد القيم والمبادئ المشتركة، من أجل تقليص ويلات الإسلاموفوبيا وتعزيز السلم والتسامح بين أتباع مختلف الأديان والثقافات. ويمكن أن يتيح اقتراح الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بعقد مصالحة تاريخية بين المسلمين والمسيحيين رؤية لحوار مخلص وهادف.

وفي الختام، بذلت منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا التقرير جهداً جاداً ومخلصاً لتسليط الضوء على تصاعد الإسلاموفوبيا التي تتمثل في التمييز والتعصب ضد المسلمين خاصة في أجزاء من المجتمعات الغربية. ودعما لهذا القول، قدم التقرير سردا مفصلا لحوادث التمييز والكراهية ضد المسلمين والإساءة للإسلام وتشويه صورته ورموزه المقدسة. كما تضمن التقرير إشارات لنتائج وبيانات أخذت من النخبة السياسية ومصادر أخرى مقيمة في الغرب بشأن ظاهرة الإسلاموفوبيا وآثارها. كما أكد التقرير أهمية التفاعل بين المسلمين والعالم الغربي من خلال إقامة حوار بين الحضارات وأتباع الأديان يقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهل مثل هذا التفاعل وأن تمثل جزءاً منها. والجدير بالذكر أن التقرير لم يبتعد عن الإعراب عن التفاؤل إزاء الوعي المتدرج في التنامي على مستوى المجتمع الدولي ضد التمييز والكراهية على أسس دينية بما في ذلك الإسلاموفوبيا. ويوضح التقرير أن مثل هذا الانطباع من شأنه أن يكون مواتيا للوصول لموقف مشترك لمعالجة قضية من أنها أن تمثل خطرا على الأمن والسلم العالميين.